

رئيس الوزراء في افتتاح ورشة عمل المراجعة النصفية لمشروع تطوير التعليم الأساسي:

الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي هي الركيزة الأساسية لتعميم المشروع



دعوة المانحين إلى مواصلة دعم مشروع التعليم الأساسي

محافظة الجمهورية، كما درب وأهل 120 ألف معلم ومعلمة ومدير ووكيل مدرسة، إضافة إلى بناء القدرات البشرية للقيادات التربوية بديوان عام الوزارة.

ولفت إلى أن المشروع فريد من نوعه من حيث مكوناته التي يشترك فيها أكثر من مانح وتتمثل هذه المكونات في توسيع وتطوير البنية التحتية للتعليم الأساسي، وتحسين نوعية التعليم، وبناء القدرات البشرية.

وأستعرضت مسؤولية التعليم بالبنك الدولي بصعفاء، عائشة فودة كلفتها عن المانحين الخطوات التي قطعها مشروع تطوير التعليم الأساسي في تنفيذ برامج وأنشطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وتناجيه الإيجابية على تحسين نوعية التعليم .. مؤكدة مواصلة دعم المانحين للمشروع.

هذا وقد ناقشت الجلسة الأولى للورشة التي عقدت برئاسة نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز صالح بن جنتور ومنسفة المانحين مايكه فان فيليب مكونات مشروع تطوير التعليم الأساسي الثلاثة وهي: توسيع البنية التحتية لقطاع التعليم الأساسي، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالتعليم، وإثر التدريب على الإدارة المدرسية، والثالث والأخير التغيير المؤسسي وبناء قدرات وزارة التربية.

مادي إضافي لتنفيذ مجموعة من الأنشطة التي تساعد على تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي للوصول إلى مؤشرات الأداء المخطط لها والتفكير الجدي للإعداد مرحلة ثانية للمشروع.

وأشاد بقيادة الوزارة والمانحين وكافة الفعاليات التربوية والعاملين في مشروع تطوير التعليم الأساسي على ما يولونه من اهتمام للمشروع وجعله متميزاً.

واختتم رئيس مجلس الوزراء كلمته بتأكيد على ضرورة أن تكون

واسع لتنفيذ هذه الإستراتيجية. لفت إلى أن المشروع يهدف إلى خلق تعليم أساسي نوعي لابناتنا والطلاب، للحصول على تعليم نوعي متميز يخدم أهداف التنمية الألفية المنشودة بجعل التعليم متاحاً للجميع بحلول عام 2015م.

كما أن المشروع يتميز بكونه واجهة التنفيذ لاتفاقية الشراكة بين الحكومة اليمنية ومجموعة المانحين والرئيسيين وهم البنك الدولي وحكومة المملكة الهولندية والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالإضافة إلى التمويل المحلي والذي

أكد مستشاره على محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن قضية التعليم تحتل مركز الصدارة في برنامج الحكومة وخطط التنمية، وأن الدول تعمل جاهدة على تعميم التعليم من خلال العمل على سد الفجوات التي تبرز بسبب المعوقات المختلفة.

وأشار الدكتور مجور في افتتاح ورشة عمل المراجعة النصفية لمشروع تطوير التعليم الأساسي التي حضرها وزير الدولة أمين العاصمة الدكتور يحيى الشيبيني والقيادات التربوية و ممثلو الدول والمنظمات المانحة، أشار إلى القاعدة الدستورية والقانونية التي يركز عليها التعليم في اليمن، والمؤكد على تكافؤ الفرص وحق الجميع في التعليم مع الإقرار بالازمة التعليمية الأساسية ومجانيته.

وأوضح أن القانون للعام للتربية والتعليم رقم 45 لعام 1992 ينص على أن التعليم حق إنساني تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب إلى جانب كونه استثمار بشرياً تنموياً بعيد المدى.

وقال رئيس مجلس الوزراء: أن الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي هي الإطار العام لكل البرامج والخطط المتوسطة والقصيرة المدى، والركيزة الأساسية لتصميم مشروع تطوير التعليم الأساسي الذي يمثل جزءاً من برنامج

على هامش مشاركته في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

الراعي يلتقي برؤساء عدد من الوفود المشاركة

كيب تاون/سبأ:
التقى الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب أمس على هامش مشاركته على رأس وفد برلماني يمني في أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الثامن عشر بعد المائة المنعقد حالياً في كيب تاون بجنوب أفريقيا، أمين الشؤون الخارجية بمؤتمر الشعب العام الجماهيرية الليبية سليمان الشوموي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، حيث أكد الأخ رئيس مجلس النواب ضرورة تطوير مختلف أوجه التعاون بين البلدين بما يخدم المنافع المتبادلة للشعبين الشقيقين.. مؤكداً بهذا الصدد على ضرورة تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين بما يساهم في تحقيق تلك الأهداف.

من جهته أكد المسؤول الليبي حرص الجماهيرية الليبية على تعزيز علاقاتها مع اليمن في مختلف المجالات.

حضر اللقاء الأخوة سلطان البركاني وسلطان العتواني عضوا مجلس النواب والدكتور علي الغفاري سفير اليمن لدى جمهورية جنوب أفريقيا.

ويحث الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب أمس مع السيدة ماكوتا رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية جنوب أفريقيا سيل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين اليمن وجمهورية جنوب أفريقيا، خاصة في المجال البرلماني.

وقد عبرت رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية جنوب أفريقيا عن رحيبها بزيارة رئيس مجلس النواب والوفد المرافق له والمشاركة الإيجابية في أعمال المؤتمر البرلماني الدولي.. مشيرة إلى أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، بما يليب تطلعاتهما المشتركة.

فيما أوضح رئيس مجلس النواب موقف اليمن من

نظام الفصل العنصري، وقال إن اليمن ظلت تعارض النظام العنصري الذي كان سائداً ونادت في كافة المحافل الدولية بإزالة هذا النظام.. مشيرة إلى أن اليمن كانت من أوائل الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع النظام الديمقراطي الذي أقامه الشعب الجنوب أفريقي بقيادة الزعيم نيلسون مانديلا.

وجه رئيس مجلس النواب الدعوة لرئيسة الجمعية الوطنية لزيارة اليمن.

حضر اللقاء الدكتورة أوراس سلطان ناجي عضو مجلس النواب والدكتور علي الغفاري سفير اليمن لدى جمهورية جنوب أفريقيا.

كما التقى رئيس مجلس النواب بعدد آخر من رؤساء البرلمانات والشعب البرلمانية المشاركة في أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الثامن عشر بعد المائة، إلى ذلك شارك وفد مجلس النواب برئاسة الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد وولائه الدائمة التي تبحث في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في العالم، وتحديد أبعاد حدود الفقر وأثره على الاستقرار والسلم والتنمية ودور البرلمانات في إيجاد التوازن بين الأمن الوطني وأمن الإنسان والحريات الفردية.

وفي هذا الإطار قدم سلطان البركاني وسلطان العتواني مداخله في نطاق لجنة السلم والأمن الدوليين، فيما قدم عبديروس النقيب وعلي عبديره القاضي مداخله في إطار لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة، وقدم عبدالرحمن بافضل مداخله أخرى في إطار لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما قدمت الدكتورة أوراس سلطان ناجي مداخله لجانة النساء البرلمانيات، وقدم عبدالله احمد صوفان مداخله إلى اجتماع أمانة عموم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

تدشين دورة تدريبية خاصة بسكرتاريات اللجان والجلسات بمجلس النواب

سبأ / صنعاء:
دشن أمس نائباً رئيس مجلس النواب حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر وأكرم عبد الله عطية، الدورة التدريبية الخاصة بسكرتاريات اللجان والجلسات بمجلس النواب بالهدف رفع مهارات العاملين في السكرتاريات بمجال التعامل مع الحاسوب.

وفي تدشين الدورة التي تستمر حتى 25 أبريل الجاري، ألقى حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر نائب رئيس المجلس كلمة أشار فيها إلى أن الهدف من إقامة هذه الدورة تأهيل كوادر المجلس ورفع كفاءاتهم العملية سواء فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، أو مواكبة كل ما هو جديد من معلومات وبروس متصلة بعمل الكادر الوظيفي في المجلس بشقيه التشريعي والرقابي وما

يرتبط بهما من متطلبات فنية وإدارية تساعد هذه السلطة على أداء مهامها بشكل أفضل.

وحتى المتدربين على المثابرة والجهد والاستيعاب الجيد.. مشيراً إلى أن هذه الدورة تعتبر نواة لدورات مستقبلية هادفة إلى رفع مهاراتهم.

وتشمل تدريب منتسبي جميع الإدارات المساعده لمجلس النواب أحمد محمد الخاوي إلى أهمية تأهيل الكوادر الفنية المساعدة في المجلس في الارتقاء بعمل المجلس والتمكين من أرشفة المعلومات وتصنيفها واستخدامها.. لافتاً أن سكرتاريات اللجان والجلسات الثلاث تعتبران من أهم الإدارات العاملة في مجلس النواب نظراً للهام المهم التي عانتها وهو ما يحتم تأهيل منتسبيها تأهيلاً عالياً.

في ورشة عمل لتعزيز الامركزية في المياه والصرف الصحي

وزير المياه يؤكد أهمية استقلال المؤسسات الخدمية في تعزيز الامركزية

سبأ / صنعاء:
أكد وزير المياه والبيئة المهندس عبد الرحمن فضل الارياني أهمية استقلال المؤسسات الخدمية وتعزيز الامركزية في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

وقال المهندس الارياني في افتتاح ورشة العمل التقييمية التي تنظمها السكرتارية الفنية بوزارة المياه والبيئة بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد / آس) : إن إصلاح قطاع المياه في اليمن مر بمرحلة متعددة وأن اهم مرحلة تمثل اليوم في المساعي الجادة لاستقلال المؤسسات المعنية بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

وأكد أن مسألة استقلال المؤسسات من خلال تعزيز مبدأ الامركزية في قطاع المياه والصرف الصحي لا يعني بالضرورة أن تكون المؤسسات غير معرضة للمساءلة والمحاسبة من الجهات العليا في الدولة وفي مقدمتها وزارة المياه والبيئة.. مشيراً إلى ضرورة حماية هذه المؤسسات من التدخلات السياسية والمركزية والمحلية ومحاسبتها بهدف ضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في هذا الجانب.

وأكد الأخ الوزير أن وزارته تسعى إلى أن تكون هذه المؤسسات مستقلة عن المركز فيما عدا المحاسبة ومنع التدخلات.. ودعا المشاركون في الورشة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار مسألة الامركزية لهذه المؤسسات بشكل صحيح لضمان تقديم هذه المؤسسات خدماتها للمواطن على الوجه المطلوب.

وقدم تم استعراض برنامج الورشة ومنهجيتها وعرض تصور جديد لإجراء عمل تعزيز الامركزية في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وعرض مشروع اللائحة الأحكام القانونية التي تسمح بالإصلاح المؤسسي لمصلحة الامركزية الجارية بواسطة البروجيكت قدمها كل من السيد يوحيم برويل ، الدكتور توماس شيلر ،

راقية حميدان خبراء من دار ماكس للخدمات الإدارية والاستشارية.

وتوزع المشاركون إلى خمس مجموعات بغرض التركيز على وضع سيناريوهات التنفيذ لمختلف المحافظات، تعمل وفقاً لأوراق عمل مع شروط مرجعية تحدد المهام لكل مجموعة.

ويعتبر تطبيق الامركزية في قطاع المياه والصرف الصحي في الجمهورية اليمنية من الخطوات المتقدمة في الأوربية بصنعا، وجميعاً أوتية فاعون السينمائية بفرنسا، ومنظمة اليونيسكو، ومؤسسة حماية التراث والآثار بصنعا.

وقال مدير عام التعاون الدولي بالوزارة جمال معجم لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن المبالغ المقدمة من الجهات الداعمة تتمثل في 600 ألف يورو من جمعية اتليه فاعون السينمائية الفرنسية و15 ألف يورو من بعض الحكافيات الأوربية، و 10 آلاف دولار من منظمة اليونيسكو، إضافة إلى 100 ألف دولار من وزارة الثقافة.

ونوه بأن موضوعات الأفلام تنوع بين ثلاثة محاور الأول يتناول التراث الثقافي في اليمن ويتناول المحور الثاني السياحة اليمنية من منظور ثقافي في حين سيتناول المحور الثالث العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية مع البلدان الشقيقة والصديقة.

وأضاف أنه في إطار ذلك تم اختيار مجموعة من المهتمين بمجال السينما والإخراج التلفزيوني من خريجي قسم الإذاعة والتلفزيون في جامعة صنعا ليقم تدريبهم على أيدي خبراء سينمائيين فرنسيين، في مجال التصوير والإخراج والكتابة السينمائية، وإشراكهم في العملية الإنتاجية للأفلام الوثائقية، مؤكداً بعد العمل في القريب العاجل لإنتاجها وفق الميزانية المرسودة قبل انتهاء هذا العام.

مجلس المياه يؤكد أهمية استقلال المؤسسات الخدمية في تعزيز الامركزية

استمع إلى ممثلي الجهات الحكومية المعنية

مجلس الشورى يواصل مناقشاته لموضوع التنمية والتخفيف من الفقر



سبأ / صنعاء:
ميرانية الأسرة والتي أعلنت العام الماضي، وذلك من 40.1 ٪. عام 1999 إلى 34.8 عام 2006.

وفيما يخص مؤشر البطالة أوضح وكيل الجهاز المركزي للإحصاء المساعد أن الزيادة المسجلة بين عامي 1999 إلى 2004 لم تزد عن 200 ألف عامل.

من جانبه اعتبر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الحاروي أن مشكلة المياه والزيادة السكانية والموارد البشرية غير المؤهلة هي أبرز تحديات التنمية.. لافتاً إلى أن الوزارة بصدد إرساء نظام للرقابة والتقييم لمتابعة مستوى التقدم في تنفيذ الخطط والبرامج والموجهة نحو تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر، وأنه يجري التركيز على القطاعات الأربعة الواعدة في التنمية، ألا وهي: الزراعة، والصناعة لجهة متابعة وتقييم مستوى إسهامها في التنمية والتخفيف من الفقر.

وتحدث رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان عن أهمية التوازن بين المخرجات وقدرته الإقتصاد على استيعاب هذه المخرجات، وتحدث عن صعب يمكنه أن تتعامل مع هذه المخرجات بنظرة تنسجم بقدر من الجدية والاهتمام ونسجم في توفير حلول لجهة استيعاب مخرجات التعليم الجامعي، بما يحتم التنمية.

واختتمت مداخلات الجانب الحكومي بالكلمة التي ألقاها أمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد بورجي الذي أكد على أهمية أن تتضمن توصيات المجلس إدراج القضية السكانية في البرامج النصفية لخطط التنمية والتخفيف من الفقر لتحتفي البرامج المائية بالصحة السكانية بالدعم اللازم من موازنة الدولة والمانحين.

هذا وسياواصل مجلس الشورى مناقشاته للوضوع في الجلسة التي يعدها اليوم الأربعاء بمشئية الذي أكد على أهمية قد استمع إلى قراءة لمضهر جلسته السابقة وأقره. حضر جلسة اليوم، وكيل وزارة الثروة السمكية عبد الهادي الخضمر، وحافظ فاخر معيار رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

الشباب وقال إن المشروع يتكون من وحدة تمويلات التعليم الصغيرة، ووحدة البرامج والمشروعات التشغيلية وحاضنات الأعمال، والتدريب والتأهيل.

وكشف عن أن البنك يخطط لمنح ما تزيد قيمته عن تسعة مليارات ريال من القروض لدعم المشروعات الصغيرة خلال السنوات من 2008 حتى 2012، فيما تصل القيمة المقدرة من القروض المولدة لبرامج المشروعات الصغيرة إلى أكثر من ثلاثة مليارات ريال.

وتحدث أمام مجلس الشورى أيضاً وكيل وزارة الخدمة المدنية لقطاع الأفراد نبيل شمسان الذي استعرض واقع التشغيل في الجهاز الحكومي باعتبار المشغل الأساسي لمخرجات التعليم الجامعي وما بعد الثانوية في البلاد. وقال إن عدد الخريجين بلغ 157 ألفاً و167 خريجاً وخريجة، 89 ألفاً منهم خريجو جامعات، في حين لم يزد إجمالي الذين التحقوا بسلك التوظيف في الجهات الحكومي خلال الفترة من 2002 وحتى 2006 عن 34 ألف خريج وخريجة، فيما تشير نتائج المسوحات الميدانية إلى أن الفرص المتاحة في القطاع الخاص لهذا النوع من المخرجات التعليمية لا تزيد عن 7 آلاف فرصة.

ودعا وكيل وزارة الخدمة المدنية لقطاع الأفراد في هذا السياق إلى أهمية وجود رؤية إستراتيجية لتحديد متطلبات التنمية وتوجيه سياسات التعليم العالي في ضوءها، وإعادة النظر في سياسات القبول لدى الجامعات، بما يؤدي إلى خفض معدلات القبول في التخصصات التي لا تتوفر لمخرجاتها فرص عمل.

من جهته أبدى وكيل الجهاز المركزي للإحصاء المساعد محمد سعيد برعية ملاحظات الجهاز فيما يتعلق بالبيانات والمؤشرات التي تتضمنها تقرير المجلس، والتي قال إنه تختلف في جانب منها عن البيانات والمؤشرات الموجودة في منشورات الجهاز المركزي للإحصاء لافتاً إلى أوجه الاختلاف الواردة في مؤشرين هاميين هما مؤشر البطالة ومؤشر الفقر، مجدداً التأكيد أن مؤشر الفقر قد سجل تراجعاً عامي 2005 و2006 وفقاً لنتائج مسح

سبأ / صنعاء:
عقد مجلس الشورى أمس الثلاثاء جلسته الثالثة من اجتماعه الثامن ومكراً لمناقشة موضوع التنمية والتخفيف من الفقر، وذلك برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني. وفي جلسة أمس التي خصصت لمواصلة الاستماع إلى ممثلي الجهات الحكومية المعنية، تحدث أمام مجلس الشورى وكيل وزارة لصناعة المساعد الأخ عبد الله عبد الولي نعمان، الذي أوضح دور القطاع الصناعي في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر.

وقال « إن هناك أكثر من 38 ألف من المنشآت الصغيرة، وأن إجمالي عدد العمال التي يشغلها القطاع العام الصناعي يزيد عن 23 ألف عامل، فيما يصل إجمالي عدد العمالة التي يشغلها القطاع الخاص الصناعي إلى أكثر من 230 ألف عامل.

العديد من المشاريع المشغلة لهذه الفئة الهامة من المجتمع في مختلف القطاعات.

من جانبه استعرض ممثل بنك التسليف التعاوني الزراعي الأخ سليم الشحطري أهداف ومكونات مشروع الصالح للحد من البطالة والذي أسس من قبل البنك بداية العام الماضي 2007، في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك، وليعمل كمشروع متخصص في تمويل وتقييم المشروعات والبرامج المولدة لفرص العمل على أسس اقتصادية ويأية السوق.

وقال : إن المشروع يهدف إلى تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر العمرة للحد من البطالة والمجموعات، ودراسة وتمويل وتنفيذ وإدارة مجموعة من الأنشطة والبرامج الإنتاجية والخدمية وحاضنات الأعمال في مشيراً إلى أن الحكومة وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية اعتمدت مليار دولار لتنمية وتطوير الصغيرة وإسكان الشباب والتخفيف من البطالة في أوساطهم من خلال تبني

وأقترح وكيل وزارة الصناعة المساعد جملة من العلاجات الهادفة إلى تعظيم دور هذا القطاع لجهة تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر، ومنها الإسراع في استكمال المشاريع التي تخدم الصناعة وعلى رأسها المناطق الصناعية، وإلغاء الحواجز المتبقية فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية وصنادير القطاع الصناعي وكذا تخفيف الأعباء عن القطاع الصناعي.

وعبر عن اعتقاده بأن هناك إمكانية قوية لأن يقود هذا القطاع عملية النمو في البلاد خلال الفترة المقبلة.

وعرض وكيل وزارة الشباب والرياضة عبد الله بهيان خطط الوزارة ومساهمتها في التخفيف من الفقر في أوساط الشباب، مشيراً إلى أن الحكومة وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية اعتمدت مليار دولار لتنمية وتطوير الصغيرة وإسكان الشباب والتخفيف من البطالة في أوساطهم من خلال تبني

الإعلان عن جائزة الامتياز للتفوق الدراسي

تدشين، كما سيتم فتح باب التقدم للجائزة التي حددت بمليون ريال متفقاً للفايز الأول بتقدير «امتياز» خلال فترة الدراسة من الصف الأول الأساسي وحتى الثالث الثانوي. و نوهت بان الشركة اليمنية للصناعة والتجارة المحدودة وغير مستقيم بولاية الأمانة حيث سيتم تكريم الفائزين بـ 7 جوائز مليونية تبدأ بمليون ريال وتنتهي بربع مليون.

ترتيبات لإنتاج عشرة أفلام وثائقية يمنية

سبأ / صنعاء:
ترتب وزارة الثقافة حالياً لإنتاج عشرة أفلام وثائقية عن اليمن التزمت بتنفيذها خلال العام الجاري بتكلفة تتجاوز مليون دولار بالتعاون مع عدد من الهيئات الثقافية الأوربية بصنعا، وجميعاً أوتية فاعون السينمائية بفرنسا، ومنظمة اليونيسكو، ومؤسسة حماية التراث والآثار بصنعا.

وقال مدير عام التعاون الدولي بالوزارة جمال معجم لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن المبالغ المقدمة من الجهات الداعمة تتمثل في 600 ألف يورو من جمعية اتليه فاعون السينمائية الفرنسية و15 ألف يورو من بعض الحكافيات الأوربية، و 10 آلاف دولار من منظمة اليونيسكو، إضافة إلى 100 ألف دولار من وزارة الثقافة.

ونوه بأن موضوعات الأفلام تنوع بين ثلاثة محاور الأول يتناول التراث الثقافي في اليمن ويتناول المحور الثاني السياحة اليمنية من منظور ثقافي في حين سيتناول المحور الثالث العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية مع البلدان الشقيقة والصديقة.

وأضاف أنه في إطار ذلك تم اختيار مجموعة من المهتمين بمجال السينما والإخراج التلفزيوني من خريجي قسم الإذاعة والتلفزيون في جامعة صنعا ليقم تدريبهم على أيدي خبراء سينمائيين فرنسيين، في مجال التصوير والإخراج والكتابة السينمائية، وإشراكهم في العملية الإنتاجية للأفلام الوثائقية، مؤكداً بعد العمل في القريب العاجل لإنتاجها وفق الميزانية المرسودة قبل انتهاء هذا العام.